بلاغ صحفي

بخصوص اجتماع لجنة قيادة تنفيذ بروتوكول الاتفاق المتعلق بتثمين النفايات المنزلية والمماثلة

اجتمعت لجنة قيادة تنفيذ بروتوكول الاتفاق المتعلق بتثمين النفايات المنزلية والمماثلة يوم 28 فبراير 2022، بهدف مناقشة حكامة البرنامج والجدول الزمني المتعلق بالمشاريع ذات الأولوية.

تضم لجنة قيادة تنفيذ بروتوكول الاتفاق الأطراف الموقعة عليه، وهي وزارة الداخلية التي تترأس اللجنة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بالإضافة إلى الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

وتشكل هذه الشراكة مرحلة جديدة في التدبير المندمج لقطاع معالجة وتثمين النفايات، والذي يعتبر هدفا أساسيا في المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتقوية مقاومة المجالات الترابية للتغيرات المناخية.

كما من شأن هذا البروتوكول أن يرفع المغرب الى مصاف الدول المعترف لها بتثمين النفايات المنزلية والمماثلة على الصعيد الجهوي، مع الاستجابة لمجموعة من الرهانات خاصة:

- خفض النفايات المتخلص منها في مراكز الطمر والتثمين بمعدل 45% بحلول سنة 2030، ما من شأنه المساهمة في إطالة أمد هذه المراكز وتثمين الأراضي المجاورة لها.
- تحقيق معدل تثمين أكثر من 25% ومعدل طمر لا يتجاوز 35%.

وتجدر الإشارة الى أنه بفضل التزام الدولة والمجهودات التي تبذلها الجماعات الترابية وكذا انخراط القطاع الخاص في تدبير النفايات المنزلية، عرف هذا الأخير تطورات إيجابية مهمة، تظهر جليا في احترافية عملية جمع النفايات بمعدل 96% والتقدم الحاصل في مجال الطمر المراقب بمعدل 63%.

وبالرغم من كل هذه المجهودات، فإن تثمين النفايات المنزلية والمماثلة الذي يدخل ضمن أهداف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة، يعرف تأخرا إذ أن أقل من 8% من النفايات يتم تثمينها و6 الى 7% فقط يتم تدويرها، خاصة من طرف فاعلين غير مهيكلين.

و في إطار بروتوكول الاتفاق المذكور، فقد تمت مباشرة التفكير في الجانب التقني والمؤسساتي لهيكلة القطاع بغرض تلبية احتياجات مصنعي الإسمنت من المحروقات الصلبة التي يتم تدويرها، ووضع استراتيجية لتثمين النفايات المنزلية والمماثلة تتلاءم مع السياق الوطني وتراعي القدرات التقنية والمالية لبلدنا.